القضايا الأولية عند العرب :(المقالة الخامسة عشر)

أد/ ناصر هاشم محمد أستاذ الفلسفة بآداب أسيوط

اعتبر العرب القضايا الأولية بمثابة المقدمات الضرورية لكل نسق استنباطي والقاعدة الصحيحة لبناء أى نظرية رياضية – " فالفارابي " على سبيل المثال حصر هذه المبادئ فى ثلاثة أنواع :

الأول :– المبادئ الخاصة بالمعرفة الهندسية .

والثانى :– المبادئ الخاصة بالمعرفة الخلقية .

والثالث :– المبادئ الأولى الخاصة بالمعرفة الميتافيزيقية التى بها تعرف العلل الأولى للأشياء من حيث أصولها ومراتبها ونتائجها .

أى أن هذه المبادئ عند " الفارابى " توجد فى الهندسة والأخلاق والميتافيزيقا وأعتبر الفارابى أن صحة هذه المبادئ إنما يتوقف على العقل الفعال ، وذلك أنه سمى فعالاً لأن العقل المستفاد عند الإنسان ينفعل به ، ومن هنا يظهر تلاقى نظرية المعرفة عنده بنظرية الفيض – ويظهر أيضاً التقاء الفلسفة بالتصوف ، وأول ما يحصل فى العقل الإنساني بتأثير العقل الفعال من المعقولات هى المبادئ الأولية أو البديهية التى تعد بمثابة الأساس للمعرفة العلمية – ويعرف " الفارابى " المبادئ الأولية بأنها " المعقولات الأولى التى مشتركة لجميع الناس مثل الكل أعظم من الجزء ، وأن المقادير المساوية للشئ الواحد متساوية "

ويرى " الفارابى " أن الوصول إلى اليقين الضروري لا يتم فقط عن طريق القياس والبرهان إنما أيضاً يتم عن طريق المبادئ الأولية الموجودة عند الإنسان وهذه المبادئ يصل إليها الإنسان بطريقتين لا ثالث لهما وهما:

الأول: الحاصل بالطباع .

والثانى : الحاصل بالتجربة .

والحاصل بالطباع هو الذى حصل لنا اليقين به من غير أن نعلم من أين حصل ولا كيف حصل من غير أن نكون شعرنا فى وقت من الأوقات أنا كنا جاهلين به ولا أن نكون قد تشوقنا إلى معرفته ولا جعلناه مطلوباً أصلاً فى وقت من الأوقات ، بل نجد أنفسنا كأنها فطرت عليه من أول كوننا ، كأنه غريزى لنا لم نخُل منه ، وهذه تسمى المقدمات الأول الطبيعية للإنسان ، وتسمى المبادئ الأولى

وإذا كان الفارابى يوافق " أرسطو " فى القول بوجود مبادئ أولية هى بمثابة الأساس للمعرفة اليقينية الحاصلة لا عن قياس ، إلا أنه يختلف معه فى أصل هذه المبادئ وبدلاً من ان يفسرها بقوة تشبه (الحاسة الطبيعية) عند الحيوان كما فعل " أرسطو " نراه يلجأ إلى مصدر خارجى هو العقل الفعال لتفسيرها ، وهذا اتجاه إشراقى يخالف فيه مذهب المعلم الأول ، فالفارابى يرى أن تلك المبادئ تحصل فى العقل الإنسانى بتأثير العقل الفعال الذى يهب العقل الإنسانى شيئاً كالنور الذى يغمر الأشياء فيراها البصر بعد أن كانت موجودة بشكل غير مرئى – وهذه المبادئ يشترك فيه الناس جميعاً . فيقول " الفارابى " " فإذا حصل فى القوة الناطقة عن الفعل ذلك الشىء الذى منزلته منها منزلة الضوء من البصر ، حصلت حينئذ عن المحسوسات التى هى محفوظة فى القوة المتخيلة معقولات فى القوة الناطقة – وتلك هى المعقولات الأولى التى هى مشتركة لجميع الناس مثل أن الكل أعظم من الجزء ، وأن المقادير المساوية للشيء الواحد متساوية "

ويختلف القاضى " عبد الجبار " (415هـ) مع " الفارابى " فى هذا التصور فالمبادئ الأولية عنده تندرج تحت المعرفة الضرورية أى المعرفة الفطرية التى تحصل ابتداء أى يولد الإنسان مزوداً بها أى أن هذه المعرفة عندهم ليس لها طريق تكتسب من خلاله وهى مثل علمنا جملة أن الظلم قبيح ولكننا لا نعلم قبح ظلم معين إلا عندما نقسه على المبدأ الأساسي فنعرف بذلك أن هذا الفعل يتصف بالظلم ولذلك فهو قبيح "

لقد جعل القاضى عبد الجبار العلم أو المعرفة الضرورية من البديهيات وكان يطلق عليها النظرة العقلية المباشرة لدى جميع الناس على تفاوت مداركهم ، ويعرف " القاضى عبد الجبار " الضرورة بأنها " فى أصل اللغة هى الإلجاء فقيل علم ضرورى، فالمراد العلم الذى يحصل فينا لا من قبلنا ولا يمكننا نفيه عن النفس بوجه من الوجوه"

أما " الحسن بن الهيثم " فيرى أنها مبادئ منطقية تتعلق بصورة الفكر وشكله ولا تتعلق بمادته وهى مبادئ منطقية لا بد أن يبدأ منها الرياضى . وهذه ما يجعلنا نقول أنه قد سبق أصحاب الاتجاه اللوجستيقى الذين أرجعوا الرياضيات البحتة إلى المنطق الصوري فيقول " ابن الهيثم " الأوليات خاصة بشكل التفكير لا بمادته ، وهى تستخدم كما يبدو كقواعد منطقية ضرورية يجب إتباعها فى الاستنتاج الرياضى "

أما الرياضى الشهير " أبو نصر السجزى " (415هـ) فقد عرض للمبادئ الأولية من خلال عرضه لمشكلة العلاقة بين التصور والبرهنة فهو يتناول مشكلة التصور من زاوية محورية فى فلسفة الرياضيات وهى التقابل بينه وبين البرهنة من منظور العقل العارف وقدراته وقابليته – فمن هذا المنظور قد يبدو للنظرة العجلى أن التصور شرط أولى للبرهان ، والبرهان بدوره يفض لجلو التصور ، لكن ليس الأمر هكذا ، فقد استوقفت " السجزى " واقعة رياضية شديدة الخطورة هى أنه لا يمكن أن يوجد تصور لكل شيئ يمكن البرهنة عليه ، فأصبحت المشكلة هى تحديد العلاقة بين التصور والبرهنة أو القابلية للتصور والقابلية للبرهان ، وفى معالجة " السجزى " لهذه الإشكالية طرح منهاجا بارعاً فى الفلسفة الرياضية يتلخص فى تصنيف القضايا تصنيفاً تسلسليا فى خمسة أنماط : الأولية ثم الأقل أولية ثم الأقل والأقل أولية فسيكون التصنيف من حيث الوضع الذاتى ودرجة إعتماد هذا الوضوح على قدرتنا على إدراك الخصائص حدساً ، أو إدراكها فى الأشكال فتكون البديهيات هى نقطة البدء أو النمط الأول فى هذا التصنيف – لنصل إلى النمط الخامس والأخير وهو القضايا التى يصعب تصورها حتى بعد البرهنة عليها .

وهذا أيضا ما أكده " أبى البركات البغدادى " (429هـ) بقوله " ليس تصديق هذه الأوليات من قبل الحس لأن الحس لا يدرك الكلى بل إدراكه مقصور على جزئى واحد أو أثنين فصاعداً يشرط أن يكون إدراكه محصوراً ، ولكنه يرجع لغريزة النفس وفطرة العقل حتى متى تصور العاقل فيها حدى القضية بمفهومها حكم بفطرته فيها بإيجاب أحدهما للآخر أو سلبه عنه من غير حاجة إلى دليل "

لكننا نجد " ابن حزم الاندلسى " يختلف مع " السجزى " و " أبى البركات البغدادى" ويرى أن القضايا الأولية يمكن اكتسابها بالحواس " لأنها وسيلة لإدراك بعض هذه المبادئ والمعارف الفطرية مثل الجزء أقل من الكل – الواحد نصف الاثنين – وغيرها من المبادئ الضرورية في العقول .

وهذا ما رفضه " الغزالي " الذى يقول هذا الجنس من العلوم لا يتوقف الذهن في التصديق إلا على تصور البسائط . – أي الحدود والذوات المفردة فمهما تصور الذوات وفطن للتركيب ، لم يتوقف في التصديق بل يحتاج الي توقف حين يفطن لمعني الحادث القديم ولكن بعد معرفتها لا يتوقف في الحكم بالتصديق "

إذا ينظر " الغزالي للقضايا الأولية العقلية المحضة على أنها تحدث للإنسان من جهة قوتها العقلية المجردة ولا دخل للحواس فيها أو التصديق مطلقا .

أما " الفخر الرازي " 606 هـ " فيعرف القضايا الأولية بأنها القضايا المنطقية التي تقبل الحكم بالإثبات والنفي فيقول : " أما الأوليات فهي القضايا التي يكون مجرد تصور موضوعها ومحمولها مستلزما لحكم في الذهن – إسناد أحدهما الي الآخر نفياً أو أُثباتا ، ثم منها ما هو جلي للكل – ومنها ما لا يكون جليا للكل لأن تصوره غير حاصل للكل "

وهذا التعريف " للرازي" لا يجعل من هذه القضايا عامة تقبل بلا برهنه كما يعتقد معظم المناطقة والرياضيين فهي لا تسلم بها كل العقول على الدوام بل يمكن القول أنها قضايا نسبية وتحتاج للبرهنة وتحتاج لإثبات صدقها أو كذبها . لهذا يرفض الرازي اعتبار القضايا الحسية من الأوليات لأن قبول هذه القضايا أو رفضها لا يتم إلا من العقل فيقول " أغلاط الحس كثيرة ، والتميز بين حقها وباطلها لا يحصل إلا بقوة العقل"

أما الجرجاني816 هـ فيرى إن إدراك القضايا الأولية لا يتوقف على الحس أو التجربة أو الحدس إنما يتوقف على تصور العقل للطرفين فقولنا الواحد " الواحد نصف الاثنين " وقولنا " الكل أعظم من جزئه " هذين الحكمين لا يتوقفان إلا على تصور الطرفين .

والخلاصة يمكن القول أن المناطقة العرب قد انقسموا تجاه طبيعة هذه القضايا وطرق إدراكها إلي مذهبين :

1) المذهب العقلى : ويمثله العقلانيون وهم يعتبرون العقل هو المصدر الوحيد للمعرفة المذهب العقلاني ويمثله " السجزي " و " الرازي " و " الجرجاني " و " البغدادي " وهم يعتبرون العقل المصدر للوحيد للمعرفة الحقه وبالتالى تصبح هذه القضايا عقلية وتتسم بطابع الضرورة والكلية وتكون بينه بذاتها وأولية أي سابقة على كل تجربة بمعني أنها فطرية لا تحدث اكتساب ، وضرورية بمعني أن صدقها دائم ومطلق في كل زمان ومكان فهي لا تتغير بتغير الظروف والأحوال .

وقد قسم العقلانيون هذه القضايا الي نوعين

الأول : قضايا أولية ضرورية وبديهية وهي معارف تضطر النفس الي الإذعان بها دون أن تطالب بدليل أو برهان على صحتها مثل النفي والإثبات لا يصدقان معا في شي واحد ، الحادث لا يوجد بدون سبب .

الثاني : قضايا نظرية لا تؤمن النفس بصحتها إلا في ضوء معارف سابقة فيتوقف صدور الحكم في تلك القضايا على عملية تفكير واستنباط للحقيقة من حقائق سابقة أوضح منها كما في القضايا التالية :- الأرض كروية – الحركة سبب الحرارة – المادة تتحول إلي طاقة وما إلى ذلك من قضايا الفلسفة والعلوم ، فإن هذه القضايا حين تعرض على النفس لا تحصل على حكم في شأنها إلا بعد مراجعة للمعلومات الأخرى ولأجل ذلك فالمعارف النظرية مستندة إلى المعارف الأولية الضرورية ، فلو سلبت تلك المعارف الأولية من الذهن البشري لم يستطع التوصل إلى معرفة نظرية مطلقة .

إذ المعارف والقضايا الأولية هي الأساس الذي يقوم عليه العلم عند أنصار المذهب العقلي .

2- المذهب التجريبى : يمثله الكندي والفارابي والسمئول 570 هـ والكرجي 430" هـ وابن سينا وابن حزم وابن الهيثم " وهؤلاء لم يتوقفوا عند حدود التطبيقات بل تطلعوا إلي إقامة النظرية فحلوا المعادلات الجبرية ومزجوا الجبر بالهندسة وهو ما يعد أهم الثورات المنهجية في العلم الرياضي ، وكانوا أول من استعمل الاستقراء الرياضي. وقد أدرك الكندي هذا المبدأ وطبقه في متناقضته اللانهائية عندما وضع نظام بديهيات سماها مقدمات أولية لحساب الاعظام المتناهية وطبقه على اللامتناهي – كما طبق الكندي منطق البديهيات لدراسة إمكانية وجود عظم لا متناهي وهو نفس الأسلوب الذي اعتمد عليه المناطقة المعاصرون عند دراسة عدم وجود تناقض في كيان رياضي معين

وهناك أمثلة أخرى عديدة لتطبيق العرب للأوليات المنطقية والرياضية نذكر منهم على سبيل المثال " يحيى بن عدى " (363 هـ) الذى حاول أن يطبق مبادئ المنطق الأرسطى على قضايا لاهوتية ودينية فأنشأ دراسة للعلاقات ووضع متناقضة العلاقة الفارغة فسبق بذلك " برتراند راسل " (1970) ولهذه المتناقضة علاقة بمتناقضة الفليسوف اليونانى " ابمنديس (7 ق.م) متناقضة " الكاذب" وبمتناقضة " راسل " " مجموعة المجموعات التى ليست عنصراً من نفسها ، فإن كانت عنصراً من نفسها كمجموعة فهى من المجموعات

التى ليست عنصراً من نفسها فهى إذن ليست عنصر من نفسها وإن لم تكن عنصراً من نفسها فهى المجموعات التى ليست عنصرا من نفسها فيجب أن تكون عنصراً من نفسها لأنها تحوى تلك المجموعات حصراً .

أما متناقضة يحيى بن عدى فتنشأ عن تعريفه علاقة بين شيئين " هى العلاقة الفارغة بلغة المنطق الحديث " إذا لم تكن بينهما علاقة من أى نوع آخر أى هى نفى لكل العلاقات بين هذين الشيئين فإن كانت هذه العلاقة قائمة بين الشيئين فلا علاقة بينهما وإن لم تكن بين هذين الشيئين أى علاقة فهذه العلاقة الفارغة قائمة بينهما أى أن هذه العلاقة الفارغة هى عنصر فى مجموعة العلاقات بين الشيئين إذا لم تكن عنصراً منها والعكس صحيح وهذه مشابهة لمتناقضة راسل التى صححت أسسها نظرية المجموعات والعلاقات فى المنطق الرياضى

ويمكن القول لقد جمع بعض المناطقة والرياضيين العرب بين المفاهيم الأولية " القبلية " والتطبيقية فى نفس الوقت وهم لم يقولوا أن التجربة الحسية هى المصدر الوحيد لمعرفة هذه القضايا كم انهم لم ينفوا أو يستبعدوا تماماً المعارف القبلية " الأولية " أى أن أنصار هذا المذهب قد جمعوا بين الاتجاه الذاتى والاتجاه الموضوعى فى المعرفة ولو قمنا بعقد مقارنة دقيقة بين مفهوم القضايا الأولية كما جاء عند المناطقة والرياضين العرب وبينها عند المناطقة والرياضيين المعاصرين سنجد الاتفاق إلى حد بعيد بين الفريقين وهو ما يدل على أصالة العلم العربى وسبق العرب فى عرض وطرح قضايا فكرية صارت تمثل فى وقتنا الحاضر إشكاليات وأزمات فكرية لا يزال يدور حولها النقاش العلمى والفلسفى فقد سبق العرب إلى اعتبار هذ القضايا قضايا تقبل بلا برهان وأنها تحصيل حاصل وبها يبدأ كل استدلال وهى قضايا يوجبها العقل ويقر بضرورتها وهو نفس التعريف الذى وضعه " برتراند راسل " فى " البرينكيبا ماتيماتيكا "ووصفها " فيتجنشتين 1951" فى رسالته المنطقية الفلسفية بأنها قضايا تحصيل حاص) لكنه أعتبرها قضايا لغوية فى المقام الأول ، وأعتبر أن نسق العبارة اللغوية ومواضعتها هو الذى يمنحها صفة الضرورة .

كما أن " فيتجنشتين " يقصد بتحصيل حاصل أنها قضايا تحليلية لا تخبرنا بشيء عن الواقع لكنها ليست بلا معنى لها ، لأنها جزء من لغتنا الرمزية ، بمعنى أننا إذا أخذنا أى نسق رمزى أو أى لغة فمن الممكن إقامة قضايا سابقة باستنباط .

وهذا ما يراه أيضا " هانز هان " الذى فسر القضايا الأولية فى إطار نظرية المواضعة التى أسسها " راسل " ووايتهد فيقول " هانز هان " " القضايا الأولية هى تشريعات لغوية وصدقها إنما يعتمد على طريقة استخدامها فمن المستحيل أن نقول عن شئ أنه موجود وهو ليس موجودا وهذا القانون المنطقى فى الأصل قانوناً لغوياً أو عبارة لغوية ضرورية ، وكذلك مبدأ عدم التناقض ومبدأ الثالث المرفوع لا يقولان شيئاً عن العالم إنما يضعان تشريعاً لطريقة حديثنا عن الأشياء فإذا قلنا قضية ما فيمكننا أن نستنبط منها قضية أخرى لأننا لا ندرك مباشرة كل ما هو متضمن فى القضية الأولى ونتوصل إلى ذلك باستنباط "

إن اللغة عند الوضعيين المنطقيين ما هى إلا ألفاظ تتسق مع بعضها البعض أولا تتسق مع بعضها البعض من خلال مبادئ المنطق الضرورية ويحدد ذلك تواضع الناس على طريقة استخدامهم الناس للألفاظ على حد تعبير " ستراوسن " Strawsol

لكننا نجد " ويلارد كواين " (1994) الفليسوف الأمريكى المعاصر يرفض نظرية المواضعة ويشك فى هذه النظرية ويرى أنه بإمكاننا رد كل أدواتنا المنطقية لفئة محددة من الأفكار الأولية مثل مفهوم النفى والشرط والكل ، وأن المواضعات ذات الطول المتناهى " المحدد " المتنضمنة لهذه المفاهيم مثل المواضعة القائلة

) فى العبارة إذا كانت (ق) كانت **p**) كنتيجة لصدق (**q**وتعنى أن أى تعبير ينتج صدقاً متى أحللناه محل (لها تعبير صادق .

أستنتج عدد لا متناهياً من النتائج بما فى ذلك سائر الحقائق المنطقية لحساب القضايا ، ومع ذلك فهو يفترض بأنه " إذا بدأ المنطق بتوسط المواضعات فإننا سنحتاج المنطق لأستخلاص المنطق من المواضعات "

لقد شكك " كواين " فى مبادئ الوضعية المنطقية وعلى رأسها قولهم بأن قضايا المنطق والرياضيات البحتة هى قضايا صادقة بالمواضعة. وهو ما تتفق معه فيه " سوزان استنبج " (1943) فهى ترى " أن القضية تكون أولية بالنسبة لعلاقتها بنسق متاح . واختيار هذه الأفكار الأولية والقضايا الأولية تحدد النسق والاستنباطى المتاح .

فما يكون نظرية أو قضية مبرهنة فى نسق قد يكون قضية أولية فى نسق آخر ، وما هو معروف فى نسق قد يكون غير معروف فى نسق آخر ومن ثم فلا معنى للقول بأن قضية أولية متاحة هو أمر لا مفر منه "

إذن ترفض استبنج القول بضرورة القضايا الأولية وتقول بنسبتها وهو ما سبقها إيه بعض الفلاسفة العرب – ولهذا نجد بعض الباحثين يفسروا الأسبقية المنطقية للبديهيات بأنها تعنى أخذها من علم ما سبق على ذلك العلم فى سلم التعميم ففروض العلم السابق أو العلوم السابقة تكون بديهيات لعلم لاحق أو لعلوم لاحقة .
وبذلك لا يكون الوضوح الذاتى أساس البديهيات بل يكون أساسها علوماً آخرى سابقة منطقياً على هذا العلم

.أنواع القضايا الأولية عند العرب :

قسم المناطقة والعلماء العرب المبادئ الأولية أو مقدمات النسق الاستنباطي إلى ثلاثة أقسام هى التعريفات والبديهيات والمصادرات .

أولاً :– التعريفات :

يقصد بها الألفاظ التى يستخدمها العلم الرياضى الذى نبحث فيه وهذه التعريفات ليست قضايا لأنها لا تعنى وجود شيئ أو عدم وجوده فلا يشترط وجود ما هو معرف كما أنها لا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب ، فالتعريف يجب أن يكون اصطلاحياً كتعريف لفظ معين كى يشترط فيه الوضوح ، ولكل علم تعريفاته الخاصة التى تمثل الركائز الأساسية التى يقوم عليها هذا العلم ، وبدونها لا يمكن فهمه أو تحصيله مثلاً الهندسة تتعلق بمجموعة من التعريفات مثل (النقطة – المثلث – الخط . . الخ) وسائر التعريفات الرياضية هى قضايا يضعها الرياضى لتحديد مفهوم الألفاظ والمصطلحات الرياضية كالعدد والتساوى والجمع والطرح والضرب والقسمة والزاوية . . الخ ، والألفاظ المستخدمة فى التعريف الرياضى إما أن تكون حدوداً وإما أن تكون .. علاقات ، مثل علاقة التوازى والتقاطع فى الهندسة . ومثل علاقة يساوى – أكبر من – أصغر من فى الحساب.

ولما كان العقل هو الذى يخترع مختلف الموضوعات الرياضية ، فمن الطبيعى " أن تكون التعاريف التى تعبر عن هذه الموضوعات تعاريف أسمية " ويترتب على ذلك أنها نسبية من حيث كونها من عمل العقل الثابت فى جوهره " فالعقل بملكه خاصة منه ، وبتركيب قبلى موجود به التصورات الرياضية وبالتالى

تعريفاتها المكونة لها لماهياتها – ومن هذه التعريفات يمكن استخلاص كل خواص الشيء المعرف وذلك بواسطة الاستدلال "

ويرى أبو يعقوب الكندى أن التعريفات تدخل ضمن " الشرائط الوضعية " لهذا كان يرى أن الرياضى والمنطقى لزاما عليه تحديد معانى ألفاظه التى ينوى استخدامها . لكى يمنع " اللبس باشتباه الاسم " على حد قوله . . . فيحدد الكندى معنى " العظم وهو من المفاهيم الرياضية الأساسية و " الأعظام " عنده ثلاثة أشياء : هى الخطوط والسطوح والأجرام وفى ذلك يقول " إن قولنا فى هذه الصناعة عظم إنما نعنى به أحد ثلاثة أشياء : أما ما له طول فقط – أعنى به الخط ، وإما ماله طول وعرض فقط ،أعنى به السطح وأما ماله طول وعرض وعمق أعنى به الجرم "

واصطلاحية التعريفات وأسميتها عند الكندى يترتب عليه أنها نسبية أى من الممكن استبدالها بغيرها حسب ما يتفق أو يتواضع عليه لهذا لابد أن يتمسك به طول النسق الاستنباطي وإلا وقعنا فى التناقض فمثلاً إذا عرفنا المثلث مع إقليدس بأنه سطح مستوى محوط بثلاثة خطوط مستقيمة تتقاطع مثنى .. مثنى ولهذا كان ابن سينا يقول " .. وكل من تلفظ بلفظ فعليه تحديده إذا أجاد العبارة لما يقصد إليه من المعنى ، ولا مناقشة معه البته ، إلا إذا كان قد زاغ عما قصده بشئ مما سيقوله "